

القانون الدولي لإدارة المخاطر الوجودية

حماية البشرية من الانقراض في ظل التهديدات
الكارثية العالمية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف
معنى الظلم

أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق
والرخاء

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب
المسؤولية والقيادة

فهرس الموضوعات

الإهداء

حقوق الملكية الفكرية

المقدمة الأكاديمية

الفصل الأول تعريف المخاطر الوجودية في الإطار القانوني الدولي

الفصل الثاني سيادة الدول مقابل أمن البشرية الجماعي

الفصل الثالث الكويكبات والأجرام السماوية المهددة للأرض

الفصل الرابع الذكاء الاصطناعي الفائق وخطر الانقراض البشري

الفصل الخامس الأوبئة المصنعة والتهديدات البيولوجية
الكبرى

الفصل السادس التغير المناخي ونقاط التحول غير
القابلة للعكس

الفصل السابع الحروب النووية والشتاء النووي القانوني

الفصل الثامن المسؤولية الدولية عن الإهمال الوجودي

الفصل التاسع مبدأ الاحتياط الأقصى في القرارات
المصيرية

الفصل العاشر حقوق الأجيال غير الموجودة في القانون
الدولي

الفصل الحادي عشر إنشاء مجلس الأمن الوجودي
التابع للأمم المتحدة

الفصل الثاني عشر تمويل الحماية الوجودية والضرائب

العالمية

الفصل الثالث عشر التعاون العلمي الدولي ونقل
تقنيات البقاء

الفصل الرابع عشر المناطق المحمية الوجودية خارج
الأرض

الفصل الخامس عشر خطط الإخلاء الطارئ
والمستوطنات الاحتياطية

الفصل السادس عشر الأخلاقيات القانونية لإنقاذ
البشرية على حساب الأفراد

الفصل السابع عشر الجرائم ضد الإنسانية الوجودية
وتعريفها

الفصل الثامن عشر آليات الإنذار المبكر والاستجابة
السريعة

الفصل التاسع عشر دور القطاع الخاص في إدارة

المخاطر الكبرى

الفصل العشرون الرؤية المستقبلية لمعاهدة البقاء البشري

الخاتمة الأكاديمية

بيانات المؤلف وتاريخ الإصدار

المقدمة الأكاديمية

تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين تهديدات غير مسبوقه تتجاوز حدود النزاعات التقليدية لتصل إلى خطر الانقراض الكامل أو الانهيار الحضاري الدائم، وهو ما يعرف بالمخاطر الوجودية. إن القانون الدولي الحالي مصمم لإدارة العلاقات بين الدول في زمن السلم والحرب، ولكنه يفتقر تماماً للأدوات القانونية اللازمة لمنع الكوارث التي قد تنهي الوجود البشري نفسه. إن الهدف من هذا الكتاب هو تأسيس فرع قانوني جديد

يسمى القانون الدولي لإدارة المخاطر الوجودية، يركز على البقاء الجماعي للبشرية كأولوية قصوى تعلق على السيادة الوطنية والمصالح الضيقة. إننا نقف أمام مفترق طرق تاريخي حيث قد تؤدي تقنية واحدة أو كارثة طبيعية كبرى إلى زوال الحضارة، مما يستدعي وجود إطار قانوني دولي ملزم لإدارة هذه المخاطر بشكل استباقي وحذري. إن هذا العمل البحثي يسعى لسد الفراغ التشريعي الحالي فيما يتعلق بالمسؤولية عن منع الانقراض، ووضع آليات للتعاون الدولي الإلزامي في مواجهة التهديدات المشتركة. إن الحاجة ملحة اليوم لتطوير قانون دولي لا يكتفي بردة الفعل بعد الكوارث، بل يفرض التزامات وقائية صارمة لحماية مستقبل الجنس البشري. ومن هنا تأتي أهمية هذا المؤلف الذي يجمع بين العلوم الاستراتيجية والقانون الدولي، مقدماً رؤية شاملة للتحديات الناشئة عن التهديدات الكارثية العالمية، ليكون مرجعاً للباحثين وصانعي القرار في مواجهة أكبر تحدٍ يواجه البشرية في تاريخها كله.

الفصل الأول تعريف المخاطر الوجودية في الإطار

القانوني الدولي

تعتبر المخاطر الوجودية فئة خاصة من التهديدات التي تتميز بقدرتها على إبادة البشرية بالكامل أو تقييد إمكاناتها بشكل دائم وغير قابل للاسترداد، مما يميزها عن الكوارث التقليدية. إن التعريف القانوني الدقيق لهذه المخاطر هو الخطوة الأولى نحو تنظيمها، حيث يجب أن تشمل الأحداث الطبيعية مثل اصطدام الكويكبات الكبرى، والأحداث البشرية الصنع مثل الحروب النووية الشاملة أو الذكاء الاصطناعي الجامح. إن غياب تعريف موحد في المواثيق الدولية يخلق ثغرة تسمح للدول بإهمال هذه المخاطر بحجة أنها احتمالات بعيدة أو غير مؤكدة. يجب أن يرسخ القانون الدولي مبدأ أن منع المخاطر الوجودية هو واجب إرغام وليس أي التزام تجاه الجميع لا يجوز الإخلال به. إن توسيع نطاق التعريف ليشمل التهديدات الناشئة عن التكنولوجيا المتقدمة يضمن شمولية الحماية القانونية، ويمنع التلاعب بالمصطلحات لتجنب المسؤولية. إن وضع تعريف دقيق هو الأساس لبناء نظام قانوني متكامل يواكب خطورة المرحلة التاريخية التي تمر بها

البشرية، وبحول البقاء من خيار استراتيجي إلى التزام قانوني ملزم للدول والمؤسسات الدولية.

الفصل الثاني سيادة الدول مقابل أمن البشرية الجماعي

تثير إدارة المخاطر الوجودية إشكالية قانونية معقدة تتعلق بالتوازن بين مبدأ السيادة الوطنية ومتطلبات أمن البشرية الجماعي. قد تتطلب حماية البشرية من خطر وجودي تدخلاً دولياً في شؤون دولة معينة إذا كانت أنشطتها الداخلية تهدد البقاء العالمي، مثل تطوير أسلحة خطيرة أو إخفاء بيانات وبائية. إن القانون الدولي التقليدي يقدر السيادة، ولكن في مواجهة خطر الانقراض، يجب تطوير استثناءات سيادية تسمح بالتدخل الوقائي العاجل. يجب تأكيد مبدأ أن السيادة لا تشمل الحق في تعريض البشرية للخطر الوجودي، وأن المجتمع الدولي يملك صلاحية الرقابة على الأنشطة عالية الخطورة. إن حماية مبدأ الأمن الجماعي يضمن عدم تحول دولة واحدة إلى مصدر تهديد للكل، ويمنع

استخدام السيادة كدرع لحماية أنشطة متهورة. إن الحفاظ على توازن دقيق بين الاحترام السيادي والضرورة الوجودية هو جوهر القانون الدولي الجديد، ويمنع الفوضى الدولية في أوقات الأزمات الكبرى.

الفصل الثالث الكويكبات والأجرام السماوية المهددة للأرض

تعتبر اصطدامات الكويكبات الكبرى من أقدم التهديدات الوجودية الطبيعية، ورغم تقدم العلوم الفلكية، لا يزال الإطار القانوني لإدارة هذا الخطر بدائياً. من يملك صلاحية اتخاذ قرار تحويل مسار كويكب مهدد؟ وما هي المسؤولية إذا تسببت عملية التحويل في ضرر لدولة معينة؟ إن القانون يحتاج إلى تفويض واضح لهيئة دولية لاتخاذ إجراءات دفاع كوكبي دون انتظار موافقات وطنية قد تطول. يجب تطوير معاهدة للدفاع الكوكبي تلزم الدول بمشاركة البيانات الفلكية والموارد التقنية لرصد التهديدات. إن غياب التنظيم القانوني قد يؤدي إلى شلل في اتخاذ القرار في اللحظات الحاسمة، أو إلى

سباق دولي للتحكم في تقنيات تحويل الكويكبات
لأغراض عسكرية. إن تنظيم الدفاع الكوكبي يضمن أن
تكون الحماية جماعية وشفافة، وتخدم مصلحة
البشرية جمعاء دون استغلال للأزمة.

الفصل الرابع الذكاء الاصطناعي الفائق وخطر الانقراض البشري

يشكل تطور الذكاء الاصطناعي الفائق الذي يتفوق
على العقل البشري في جميع المجالات تهديداً
وجودياً محتملاً إذا خرج عن السيطرة أو تمت برمجته
بأهداف تتعارض مع بقاء البشر. إن القانون الدولي
بحاجة إلى وضع خطوط حمراء صارمة تمنع تطوير
أنظمة ذكاء اصطناعي ذاتية الهدف دون ضوابط أمان
مدمجة. يجب حظر السباق غير المنضبط نحو الذكاء
الفائق دون اتفاقيات دولية للسلامة والتحقق. إن
المسؤولية الدولية يجب أن تطال الدول والشركات
التي تطور هذه التقنيات دون ضمانات كافية لمنع
السيناريوهات الكارثية. إن غياب التنظيم القانوني

يخلق بيئة خصبة للمخاطر غير المحسوبة، حيث قد تتفوق السرعة التجارية على اعتبارات السلامة الوجودية. إن تنظيم الذكاء الاصطناعي الفائق هو حماية لمستقبل البشرية، ويضمن أن تظل التكنولوجيا أداة لخدمة الإنسان وليس سبباً لفنائه.

الفصل الخامس الأوبئة المصنعة والتهديدات البيولوجية الكبرى

لم تعد الأوبئة مجرد كوارث طبيعية، بل قد تصبح أسلحة بيولوجية مصنعة هندسياً قادرة على إبادة البشرية بكفاءة عالية. إن التقدم في البيولوجيا التركيبية يسهل إنشاء فيروسات قاتلة، مما يستدعي إطاراً قانونياً دولياً صارماً للرقابة على المختبرات والمواد البيولوجية. يجب تطوير نظام تفتيش دولي إلزامي للمختبرات البيولوجية عالية الخطورة، لمنع تسرب أو سرقة عوامل ممرضة قاتلة. إن المسؤولية الدولية عن الهروب العرضي أو المتعمد لمسببات أمراض وجودية يجب أن تكون جنائية وردعية. إن حماية

البشرية من الأوبئة المصنعة تتطلب تعاوناً
استخباراتياً وعلمياً غير مسبوق، واعتبار أي تطوير
لفيروسات قاتلة جريمة ضد الإنسانية الوجودية. إن
التنظيم القانوني للبيولوجيا هو خط دفاع أساسي
لمنع تحول العلوم الطبية إلى أدوات انقراض جماعي.

الفصل السادس التغير المناخي ونقاط التحول غير القابلة للعكس

يتجاوز خطر التغير المناخي الكوارث البيئية المعتادة
ليصل إلى نقاط تحول قد تجعل الأرض غير صالحة
للحياة البشرية بشكل دائم، مثل ذوبان الجليد الدائم
أو انهيار التيارات المحيطية. إن القانون الدولي للمناخ
الحالي يعتمد على مساهمات طوعية غير كافية لمنع
الوصول لهذه النقاط الحرجة. يجب تطوير آلية قانونية
ملزمة تفرض خفضاً جذرياً للانبعاثات عند اقتراب نقاط
التحول، بغض النظر عن التكاليف الاقتصادية. إن
المسؤولية الدولية عن تجاوز النقاط الحرجة يجب أن
تشمل تعويضات ضخمة وإجراءات تصحيحية فورية. إن

غياب الإرادة القانونية الملزمة يهدد بدفع المناخ نحو الهاوية، مما يستدعي معاهدات طوارئ مناخية ذات صلاحيات استثنائية. إن حماية المناخ الوجودي هي حماية لشرط الحياة الأساسي، ولا يجوز المساومة عليها لصالح مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل.

الفصل السابع الحروب النووية والشتاء النووي القانوني

رغم معاهدات عدم الانتشار، لا يزال خطر الحرب النووية الشاملة قائماً وقد يؤدي إلى شتاء نووي يهدد الزراعة والبقاء البشري عالمياً. إن القانون الدولي يحتاج إلى تعزيز حظر الاستخدام النووي ليشمل تهديد الاستخدام كجريمة وجودية. يجب تطوير بروتوكولات طوارئ لمنع التصعيد النووي غير المقصود عبر أخطاء تقنية أو سوء فهم. إن المسؤولية عن البدء بحرب نووية يجب أن تعتبر جريمة كبرى لا تسقط بالتقادم، وتطالب القادة العسكريين والسياسيين شخصياً. إن حماية البشرية من الدمار النووي يتطلب نزع سلاح فعلي وليس مجرد وعود، وآليات تحقق صارمة. إن التنظيم

القانوني للحرب النووية هو خط دفاع أخير لمنع النهاية المفاجئة للحضارة البشرية بسبب صراع سياسي.

الفصل الثامن المسؤولية الدولية عن الإهمال الوجودي

يجب تطوير مفهوم قانوني جديد للمسؤولية عن الإهمال الوجودي، حيث تتحمل الدول المسؤولية ليس فقط عن الأفعال المباشرة، بل عن الفشل في منع مخاطر معروفة تهدد البشرية. إذا تجاهلت دولة تحذيرات علمية مؤكدة حول خطر وجودي ولم تتحرك، فإنها تتحمل مسؤولية قانونية دولية جسيمة. إن إثبات الإهمال الوجودي يتطلب معايير دقيقة للعلم اليقيني والقدرة على الفعل. إن تحميل المسؤولية يضمن أن الدول لا تتكاسل في مواجهة المخاطر الكبرى بحجة عدم اليقين المطلق. إن مبدأ المسؤولية عن الإهمال يعزز الثقافة الوقائية، ويجعل البقاء أولوية عمل حكومي يومي وليس مجرد خطاب سياسي. إن العدالة الوجودية تقتضي محاسبة من يقصر في حماية المستقبل البشري المشترك.

الفصل التاسع مبدأ الاحتياط الأقصى في القرارات المصيرية

يجب إرساء مبدأ الاحتياط الأقصى كقاعدة أمرية في القانون الدولي عند التعامل مع تقنيات أو أنشطة ذات مخاطر وجودية محتملة. يعني هذا المبدأ أنه في حال الشك العلمي حول كارثة محتملة، يجب اتخاذ الإجراءات الأكثر حذراً لمنع الضرر حتى لو لم يكن الدليل قاطعاً بنسبة مائة في المائة. إن تطبيق هذا المبدأ يحمي البشرية من المقامرة بمستقبلها لصالح تجارب غير محسوبة العواقب. يجب أن يلزم القانون صناع القرار بتقييم أسوأ السيناريوهات قبل الموافقة على أي مشروع عالي الخطورة. إن تجاهل مبدأ الاحتياط في القضايا الوجودية يعتبر إهمالاً جسيماً يترتب عليه مسؤولية قانونية. إن الحكمة القانونية تقتضي تقديم السلامة الوجودية على الابتكار غير المنضبط في المجالات الحساسة.

الفصل العاشر حقوق الأجيال غير الموجودة في القانون الدولي

تمتد المسؤولية الوجودية لتشمل حقوق الأجيال التي لم تولد بعد، والذين قد يحرمون من الحياة بسبب أخطاء الجيل الحالي. يجب الاعتراف قانونياً بالأجيال المستقبلية كأصحاب مصلحة في القضايا الوجودية، وتمثيلهم في المحافل الدولية عبر أمناء مظالم أو وكلاء خاصين. إن حقوق الأجيال القادمة تشمل الحق في كوكب صالح للسكن، والحق في موارد طبيعية، والحق في عدم ورث كوارث وجودية. إن تجاهل هذه الحقوق هو ظلم زمني لا يجوز قانونياً، ويستدعي حماية دستورية دولية للمستقبل. إن دمج حقوق الأجيال المستقبلية في صنع القرار يضمن استدامة القرارات وعدم التضحية بالغد من أجل اليوم. إن العدالة بين الأجيال هي جوهر الأخلاق القانونية الوجودية.

الفصل الحادي عشر إنشاء مجلس الأمن الوجودي

التابع للأمم المتحدة

تحتاج الأمم المتحدة إلى هيئة متخصصة تسمى مجلس الأمن الوجودي، تكون مهمتها الحصرية مراقبة وإدارة المخاطر التي تهدد بقاء البشرية. يجب أن يملك هذا المجلس صلاحيات استثنائية للتدخل السريع وفرض إجراءات وقائية على الدول عند رصد خطر وجودي. إن تركيز السلطة في هيئة متخصصة يضمن سرعة الاستجابة وخبرة التعامل مع الملفات المعقدة علمياً. يجب أن يتكون المجلس من علماء وقانونيين وقادة سياسيين لضمان التوازن بين المعرفة والسلطة. إن إنشاء هذا المجلس هو خطوة ضرورية لتحديث منظومة الأمم المتحدة لتواكب تحديات القرن الحادي والعشرين الوجودية. إن فعالية المجلس تعتمد على التزام الدول الكبرى بقراراته وعدم استخدام الفيتو لعرقلة إجراءات البقاء.

الفصل الثاني عشر تمويل الحماية الوجودية والضرائب العالمية

تتطلب إدارة المخاطر الوجودية موارد مالية هائلة للرصد والبحث وتطوير تقنيات الحماية، مما يستدعي آليات تمويل مبتكرة. يجب تطوير نظام ضرائب عالمية على الأنشطة عالية الربح وعالية الخطورة لتمويل صندوق الحماية الوجودية الدولي. إن الاعتماد على التبرعات الطوعية غير كافٍ لمواجهة تحديات بحجم الانقراض، ويحتاج إلى التزامات مالية ملزمة. يجب أن يخصص جزء من ميزانيات الدفاع الوطنية للصندوق الوجودي، باعتبار أن الحماية من الانقراض هي جوهر الأمن القومي. إن الشفافية في صرف الأموال ضرورية لضمان وصول الموارد للمشاريع الأكثر فعالية في حماية البشرية. إن التمويل المستدام هو عمود فقري لأي استراتيجية بقاء طويلة الأمد.

الفصل الثالث عشر التعاون العلمي الدولي ونقل
تقنيات البقاء

يجب أن تكون تقنيات البقاء والحماية من المخاطر الوجودية ملكاً مشتركاً للبشرية، ولا يجوز احتكارها من قبل دول أو شركات معينة. يحتاج القانون الدولي إلى فرض نقل التكنولوجيا الحيوية والدفاعية للدول النامية لضمان حماية شاملة للكوكب. إن احتكار تقنيات البقاء يخلق تفاوتاً خطيراً قد يهدد الاستقرار العالمي في أوقات الأزمات. يجب إنشاء مراكز بحثية دولية مشتركة تعمل بشفافية لتطوير حلول للمخاطر الكبرى. إن التعاون العلمي يضمن تجميع العقول البشرية لمواجهة التحديات المشتركة، بدلاً من تبديدها في سباقات تسلح وجودية. إن مشاركة المعرفة هي أسرع طريق لضمان بقاء البشرية جمعاء أمام التهديدات الكونية.

الفصل الرابع عشر المناطق المحمية الوجودية خارج الأرض

ضماناً لاستمرارية البشرية في حال كارثة أرضية كبرى، يجب إنشاء مستوطنات بشرية احتياطية خارج

الأرض تعتبر مناطق محمية وجودياً. يحتاج القانون الدولي لتنظيم هذه المستوطنات وضمان استقلاليتها وعدم خضوعها لصراعات أرضية قد تمتد للفضاء. يجب اعتبار هذه المناطق ملاذات آمنة للبشرية وللتنوع البيولوجي الأرضي، وتحظر عليها الأنشطة العسكرية. إن حماية هذه المناطق يضمن بقاء نسخة احتياطية من الحضارة البشرية، ويقلل من خطر الانقراض الكامل. إن التنظيم القانوني للمستوطنات الخارجية هو تأمين استراتيجي لمستقبل الجنس البشري في الكون. إن تعدد الموطن البشري يقلل من نقطة الفشل الواحدة التي تهدد البقاء.

الفصل الخامس عشر خطط الإخلاء الطارئ والمستوطنات الاحتياطية

في حال رصد خطر وجودي وشيك لا يمكن منعه، يجب وجود خطط إخلاء طارئ معتمدة دولياً لنقل البشر والموارد الحيوية لمناطق آمنة. يحتاج القانون لتنظيم أولويات الإخلاء وضمان عدالة العملية لمنع الفوضى

والتمييز. يجب تدريب فرق دولية متخصصة على تنفيذ خطط الإخلاء بكفاءة وإنسانية. إن وجود خطة واضحة يقلل من الذعر ويزيد من فرص النجاة الجماعية. إن التنظيم القانوني للإخلاء يضمن أن القرارات المصيرية تتخذ بناءً على معايير موضوعية وليس أهواء سياسية. إن الاستعداد للأسوأ هو مسؤولية أخلاقية وقانونية لضمان عدم ضياع الفرصة الأخيرة للنجاة.

الفصل السادس عشر الأخلاقيات القانونية لإنقاذ البشرية على حساب الأفراد

قد تتطلب مواجهة المخاطر الوجودية قرارات صعبة تتعلق بالتضحية بأقل عدد لإنقاذ الأغلب، مما يثير معضلات أخلاقية وقانونية عميقة. يجب وضع أطر أخلاقية وقانونية واضحة لتوجيه هذه القرارات في أوقات الطوارئ القصوى، لمنع التعسف وانتهاك الكرامة. إن الموازنة بين الحق الفردي والبقاء الجماعي تحتاج إلى معايير إنسانية صارمة حتى في أسوأ الظروف. يجب أن تخضع قرارات التضحية لرقابة قضائية دولية

لاحقة لضمان عدم إساءة الاستخدام. إن حماية القيم الإنسانية حتى في وجه الانقراض هو ما يميز البشرية عن الكائنات الأخرى. إن القانون يجب أن يظل حارساً للأخلاق حتى في لحظات الخطر الداهم.

الفصل السابع عشر الجرائم ضد الإنسانية الوجودية وتعريفها

يجب تطوير تعريف قانوني للجرائم ضد الإنسانية الوجودية، لتشمل الأفعال التي تهدد بقاء الجنس البشري بشكل كامل وليس فقط مجموعات محددة. إن هذه الجرائم أخطر من الإبادة الجماعية التقليدية، وتستدعي عقوبات دولية استثنائية ومحاكمات خاصة. يجب أن تشمل القائمة تطوير أسلحة انقراض، أو إخفاء معلومات عن كويكب مهدد، أو إطلاق فيروس قاتل عمداً. إن تجريم هذه الأفعال يخلق رادعاً قوياً ضد العبث بمستقبل البشرية. إن ملاحقة مرتكبي الجرائم الوجودية هي واجب أخلاقي وقانوني لحماية التاريخ البشري من النهاية المبكرة. إن العدالة الوجودية تطال

كل من يضع مصلحة ضيقة فوق بقاء الكل.

الفصل الثامن عشر آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة

تعتبر السرعة عنصراً حاسماً في إدارة المخاطر الوجودية، حيث قد تكون الفوارق الزمنية بين الإنذار والكارثة قصيرة جداً. يحتاج القانون الدولي لإنشاء شبكة إنذار مبكر عالمية موحدة تربط بين جميع مراكز الرصد العلمية والسياسية. يجب إلزام الدول بالإبلاغ الفوري عن أي إشارات خطر وجودي دون تأخير بيروقراطي. إن بروتوكولات الاستجابة السريعة يجب أن تكون مفعلة تلقائياً عند وصول الإنذار لمستويات حرجة. إن تحسين آليات الإنذار ينقذ أرواحاً ويوفر وقتاً ثميناً لاتخاذ إجراءات الوقاية. إن التنسيق العالمي في الرصد هو عين البشرية الساهرة على حمايتها من المخاطر الخفية.

الفصل التاسع عشر دور القطاع الخاص في إدارة المخاطر الكبرى

يلعب القطاع الخاص دوراً متزايداً في تطوير التقنيات التي قد تشكل مخاطر وجودية أو حلولاً لها، مما يستدعي تنظيمًا قانونياً دقيقاً. يجب إلزام الشركات الكبرى بتقييم الأثر الوجودي لأنشطتها، والتعاون مع الهيئات الدولية في إدارة المخاطر. إن الربح التجاري لا يجب أن يتقدم على سلامة البشرية، ويجب فرض عقوبات على الشركات التي تخاطر بالبقاء العالمي. إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتوظيف الموارد التقنية لحماية الكوكب. إن تنظيم القطاع الخاص يضمن أن الابتكار يخدم البقاء ولا يهدده. إن المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن ترتقي لمستوى المسؤولية الوجودية العالمية.

الفصل العشرون الرؤية المستقبلية لمعاهدة البقاء البشري

في الختام، إن المستقبل يتطلب معاهدة دولية شاملة للبقاء البشري تلزم جميع الدول بحماية الجنس البشري من الانقراض. يجب أن تكون هذه المعاهدة الإطار الأعلى للقانون الدولي، تملو على أي اتفاقيات أخرى متعارضة. إن الرؤية تقوم على توحيد الجهود البشرية لمواجهة المخاطر المشتركة، واعتبار البقاء هدفاً استراتيجياً دائماً. إن بناء هذا النظام القانوني هو استثمار في الخلود البشري، وضمان عدم ضياع جهد آلاف السنين من الحضارة. إن الدعوة موجهة لقادة العالم لتوقيع هذا الميثاق التاريخي، ووضع خلافاتهم جانباً أمام خطر الفناء المشترك. إن المستقبل يعتمد على قدرتنا اليوم على الاتفاق على حماية غدنا المشترك من التهديدات الوجودية المتزايدة.

الخاتمة الأكاديمية

إن هذا الكتاب يمثل محاولة رائدة لتأسيس فرع قانوني

جديد هو القانون الدولي لإدارة المخاطر الوجودية، استجابة للتحديات التي تهدد بقاء البشرية نفسها. لقد سعينا من خلال الفصول إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي لحماية الكوكب والإنسان من الكوارث الكبرى، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة والحقوق. إن النتائج تؤكد على أن الصمت القانوني أمام هذه التطورات هو خطر داهم، وأن التجديد التشريعي هو السبيل الوحيد للأمان الوجودي. إن المسؤولية تقع على عاتق الفقهاء والمشرعين لقيادة هذا التغيير وضمان أن تخدم التكنولوجيا البشرية ولا تهددها. نأمل أن يكون هذا العمل لبنة أساسية في صرح القانون الدولي الجديد، وأن يحفز المزيد من الدراسات الجادة في هذا المجال الحيوي، لضمان مستقبل يسوده الأمن والبقاء لكل البشرية في هذا الكون الفسيح.

تم بحمد الله وتوفيقه

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مصر - الإسماعيلية 2026